

أزمة الائتمان العالمي و بروز البنوك الإسلامية كخيار استراتيجي ناجح (تجربة إنشاء بنوك إسلامية في فرنسا)

د. هادف حيزية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة المدية

Hiab2004@yahoo.f

:Résumé

Les banques islamiques ont montré qu'il est préférable d'aborder et de résoudre les problèmes des crises financières, et nous l'entendons pas pour le fait que les banques conformes à la charia. À la lumière de la crise, la meilleure performance a dépassé la crise avec le moins de cas de déclenchement et est devenue la banque islamique, qui gagne la réputation d'être un havre de stabilité. Mais bien sûr, ces banques ne sont pas totalement à l'abri des répercussions de la crise, particulièrement touchées par la pénurie de liquidités sur les marchés et la pression croissante sur le marché immobilier, et le mouvement de correction brutale des marchés boursiers régionaux, et certaines entreprises d'investissement et l'immobilier aux Etats-Unis ou en Europe.

: الملخص

لقد أثبتت البنوك الإسلامية أنها الأجدر في معالجة وتخطي مشاكل الأزمات المالية، وما كنا سنسمع ذلك لولا أن واقع البنوك المتوافقة مع الشريعة في ظل الأزمة كانت الأفضل أداء وقد تجاوزت الأزمة بأقل حالات من التعثر وأصبحت الخدمات المصرفية الإسلامية تكتسب سمعة طيبة كملاذئ للاستقرار، إلا أنه بطبيعة الحال لم تكن هذه البنوك بمنأى كلية عن تداعيات الأزمة، خاصة تأثرها بشح السيولة في الأسواق والضغط المتصاعدة على سوق العقار، وحركة التصحيح الحادة في أسواق الأسهم الإقليمية، وبعض الاستثمارات في شركات وعقارات أمريكية أو أوروبية.

- الكلمات المفتاحية : البنوك الإسلامية ، الإستراتيجية الاستثمارية، الأزمة المالية.

: المقدمة

تدعي بعض المساهمات من مفكرين على أن البنوك الإسلامية لم تتأثر بالأزمة المالية الحالية، والحقيقة أنه من المبالغة القول أن تلك المؤسسات لم تتأثر بالأزمة أبداً، غير أنه من الصحيح القول إنها ظلت آمنة من الأخطاء المرعبة التي عصفت بالمؤسسات المالية التقليدية، والسبب في ذلك واضح، وهو أن الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية يعني البعد عن الفائدة، والمشتقات، وعمليات البيع على المكشوف، وكذلك بيع الديون، وتقوم أدوات الدين لديها كذلك على بيع، وتأجير سلع حقيقية، وممتلكات حقيقية، وبالتالي فإن تمويلها مدعوم بموجودات فعلية بعيدة عن حالات عدم المواءمة بين العمليات المالية والاقتصاد الفعلي، ومن المبالغة الادعاء بأن هذه البنوك الإسلامية لم تتأثر أبداً بالأزمة، لأن الأزمة حين تحل تصيب كل جوانب الاقتصاد، إضافة إلى أن هذه المؤسسات لا تزال في بواكير سنواتها الأولى، ومن الصعب الادعاء أن

كل عمليات هذه المؤسسات تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، ومن عوامل ذلك سعي بعضها إلى تقليد كل ما تقوم به المؤسسات المصرفية التقليدية ، وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح هو :

- هل استطاعت البنوك الإسلامية أن تتخطى واقع الأزمة المالية الحالية ؟ وهل حقيقة أنها استطاعت إظهار حصانة تتعدى كونها جدارة في التسيير؟

أولاً: أزمة الرهن العقاري

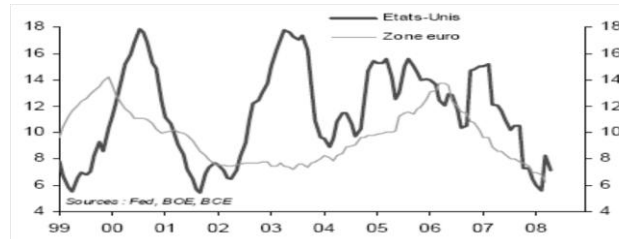
1. تعريف أزمة الرهن العقاري

أزمة الرهن العقاري هي أزمة مالية خطيرة ظهرت فجأة، سببها في البداية تسابق البنوك على منح قروض عالية المخاطر، وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتمس كل الدول [1]، وانتقلت آثارها من مجال العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مختلف مجالات الحياة مؤثرة على أكبر البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر عام 2000 بداية تكون فقاعة السوق العقاري في كثير من الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة، عندما قامت البنوك بتقديم تسهيلات غير مسبقة للقروض العقارية بأنواعها وخصوصاً السكنية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها تبعاً لذلك.

2. أسباب انحراف مسار الأنشطة الاقتصادية في الدول الرأسمالية:

1.2. الإفراط في منح القروض الأقل جودة : تعتبر العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، إذ شهدت القروض الموجهة لضعيفي الملائمة طفرة في أمريكا خلال الأعوام الأخيرة، إذ لم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكني، وقد بدأت الأزمة فيما يعرف بالرهن العقاري الأقل جودة أو "القروض الرديئة" [2]، وهي قروض لمقترضين يتميزون بنسبة الدين إلى الدخل تتعدى 55%، أو الذين تكون لديهم نسبة مبلغ القرض إلى قيمة الثروة يزيد عن 85%، أي أنها تمنح للراغبين في السكن من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي [3] ، إلا أن هذا النظام لا يمكنه العمل إلا إذا بقيت معدلات القروض منخفضة وقيمة العقارات تزيد باستمرار، ضامنة بذلك رأس المال وفوائده.

الشكل رقم 01: قروض الرهن العقاري الموجهة للعائلات الأمريكية (مليار دولار)

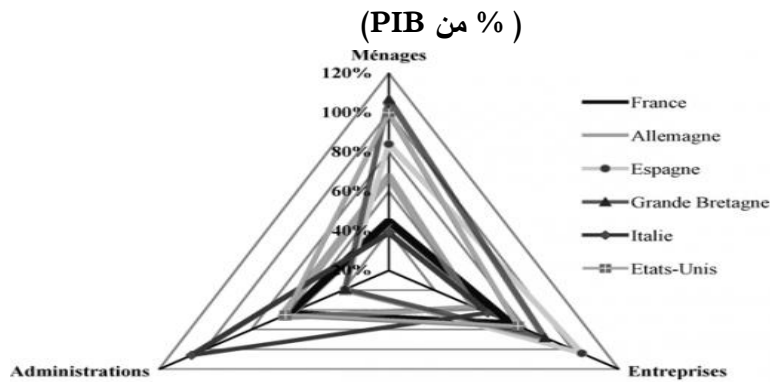


Source : Patrick ARTUS, 'Comment éviter une finance procyclique ?', Flach économie, mai 2008 - N° 200,P,2.

لقد بدأت الأزمة الحالية بصعوبات لدى الأسر الأمريكية ذات الدخل الضعيف عند تسديد قروضها السكنية، فاقترض الأسر الأمريكية ارتكز على معدل فائدة جد منخفض مطبق لعدة سنوات من طرف البنك المركزي للولايات المتحدة

الأمريكية "FDE" انطلاقا من سنة 2001 بعد أزمة البورصة لقيم "الإنترنت"، أو ما يسمى "فقاعة الإنترنت" وهي فقاعة مضاربة نشأت في الأسواق المالية التي بالغت في تقدير أسهم المنتجات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى الإقراض بمعدل فائدة منخفض، فإن المواطن الأمريكي الذي يشتري بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، يحاول الحصول على قرض جديد من الدرجة الثانية عند ارتفاع قيمة هذا العقار، ومن هنا جاءت التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، وبالتالي فهي معرضة أكثر للمخاطر في حالة انخفاض قيمة العقارات [4]، ومنذ منتصف أكتوبر 2007، عرفت 16% من هذه العقود تأخرا في التسديد وهذا الانفجار في الائتمان قاد إلى التصاعد الكبير لمديونية العائلات الأمريكية، ورافقه انهيار مثير في الادخار، كما أن معدل الادخار لدى العائلات ضعف جدا بل وتناقص، وعلى العكس بالنسبة لكل من فرنسا وإيطاليا.

الشكل رقم 02: مقارنة بين نماذج المديونية الأوروبية بالنموذج الأمريكي سنة 2006



. 4l'Europe ». P. Les racines sociales de la crise financière Implications pour :Source

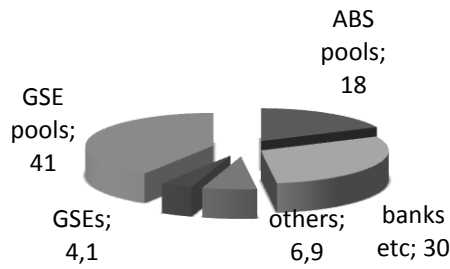
vu le <http://www.france.attac.org/spip.php?article9400>

02/03/ 2009.

2.2. الانحراف عن المقاييس المعمول بها في منح القروض العقارية:

قامت المؤسسات المالية الكبرى ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات دين وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول، أي أعادت إقراض ما حصلته في تمويل عقاري جديد مرات متتالية، وهناك جذور اقتصادية لهذه المشكلة تعود إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغير تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة ودون وجود ضمانات كافية، وكانت نسبة الفائدة في حينها متدنية مما شجع على زيادة وتطور هذه القروض فمنها ما تم منحة لغرض السكن أو لغرض الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة المرهونة، وأهم المؤسسات الكبرى المختصة في الرهون العقارية موضحة في الشكل البياني التالي [5] :

الشكل رقم 03 : المؤسسات الكبرى المختصة في الرهون العقارية



المصدر: الدكتور عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية أزمة sub-prime ، دار النشر لجوند، 2009. ص 34

كما هو مبين أعلاه ، فإن المؤسسات المالية الثلاثة Fannie mae ; Freddie , mac et Gennie mae التي تحظى بدعم من الحكومة الفيدرالية تسيطر على نسبة كبيرة من التمويل الموجه للسكن في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تقدر هذه النسبة بحوالي 45 % بينما تتفرد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بـ 30% فقط، هذه المؤسسات لعبت ولا تزال تلعب دورا كبيرا في حل مشكلة السكن في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنها أصبحت تهيم على الاقتصاد الأمريكي بطريقة مباشرة مما أدى بالحكومة الأمريكية بالحد من هيمتها والحد من تنمية نشاطها في السنوات الأخيرة، هذه المؤسسات كانت تنشط وفق معايير صارمة في مجال التمويل وإعادة التمويل للقروض العقارية من الدرجة الأولى غير أن تقلص نشاط هذه المؤسسات أعطى فرصة لبعض الوكالات أو مؤسسات غير مالية لمنح قروض عقارية من الدرجة الثانية إلى المواطنين بشروط تحفيزية وهذه الشروط كانت غير متطابقة مع الشروط، الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمة القروض العقارية من الدرجة الثانية.

3.2. نمو نشاط المضاربات :

إن النمو المتعظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم، لذلك فقد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة مما تسبب لاحقا في حصول عرقلة في التسديد وحصول الأزمة، إن هروب رؤوس الأموال من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وإعادة استثمارها في أنشطة اقتصادية غير منتجة أهمها الاستثمار في القطاع العقاري الذي حقق نمو متسارعا أدى إلى حصول تضخم كبير في أسعاره بشكل لا يطابق السعر الاقتصادي والحقيقي له، ومثل نشاط غسيل الأموال مصدر مهم في استثمار الأموال في هذا القطاع.

4.2. اللجوء إلى أوراق مالية جد متطورة :

إن السبب هو أن المشتقات لا ترتبط تعاقدًا بالنشاط الحقيقي، بل تقتصر على تبادل المخاطر، وحيث أن تداول المخاطر لا يخضع لضوابط النشاطي الحقيقي المولد للثروة، فيصبح نمو المشتقات أسهل بكثير من نمو الاقتصاد الحقيقي، وهذا هو الحاصل بالضبط، ويترتب على ذلك تدفق رؤوس الأموال إلى المجازفات غير المنتجة على حساب الاقتصاد الحقيقي المنتج، مما يعرض الاقتصاد للخسارة مرتين، مرة بحجب رؤوس الأموال عن النشاط الحقيقي ابتداء، ومرة عند انهيار السوق وانفجار فقاعة المجازفات غير المسؤولة وضياح الثروة تبعا لذلك ومع التضخم الهائل لحجم سوق المشتقات فإن أي انهيار سيكون تهديداً مباشراً للاقتصاد بأكمله، وهذا ما يجعل الحكومات والبنوك المركزية تتدخل لمنع وقوع هذه الانهيارات.

ثانيا : فعالية الإستراتيجية التمويلية للبنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية

1. التمويل في البنوك الإسلامية

1.1. مفهوم التمويل الإسلامي: التمويل في الأساس مأخوذ من المال، والمال في الاصطلاح الشرعي أعم من النقود أو الذهب والفضة ويشمل الأشياء التي يجوز الإنتفاع بها ولها قيمة لدى الناس، أما التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر، يمكن أن يقال عنه أنه عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الإستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم أو القرض.

2.1. أهداف التمويل الإسلامي: يمكن تلخيص بعض أهداف دراسة التمويل الإسلامي بما يلي:

- 1- إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.
- 2- تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية.
- 3- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع[6].

3.1. إستراتيجية التمويل في البنوك الإسلامية

- **الأدوات التمويلية:** للتمويل الإسلامي صيغ عديدة تعد بدائل للتمويل الربوي، ولكل صيغة من الصيغ مدلولات اقتصادية مختلفة لأرباب المال والمستفيدين من التمويل، وفيما يلي نتناول أهم الأدوات التمويلية التي اعتمدت عليها البنوك الإسلامية في خدمة أهداف التنمية.

أولاً : صيغ التمويل القائمة على المشاركات

مبدأ المشاركة قديم معروف وهو يتضمن بشكله التعاقدى اشتراك عدد من الأشخاص في مشروع بقصد الربح والتطبيق التمويلي لهذا المبدأ من أهم الأساليب التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفعالية متخذة بذلك عدة أشكال: المشاركة، المزارعة، المشاركة المنتهية بالتمليك.

1. المشاركة التمويلية:

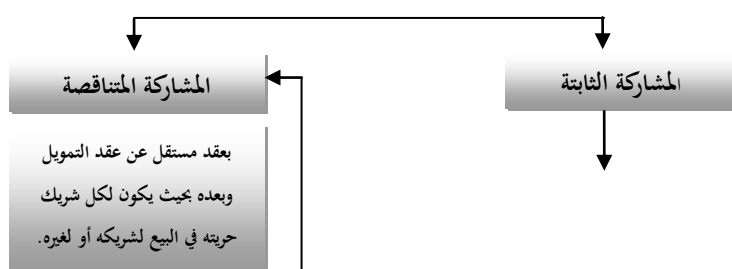
وفيها يشارك البنك الإسلامي شخصا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يصبح شريكا في ملكية هذا المشروع وفي إدارته والاطلاع على جميع أعماله والمشاركة في اتخاذ القرار والجلوس في مجلس الإدارة ويقتسمان في آخر نتائج المشروع الربح والخسارة بحسب المساهمة في رأس المال أو حسب الاتفاق، وتستعمل المشاركة التمويلية في تمويل رأس المال الثابت وتمويل رأس المال العامل بحسب مدتها .

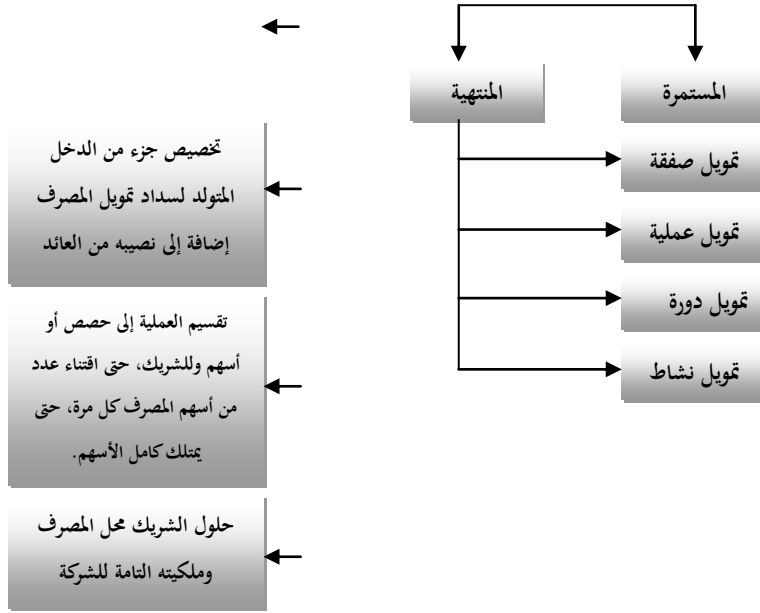
2. المشاركة المنتهية بالتمليك: وهذه المشاركة يساهم فيها البنك الإسلامي في رأس مال شركة أو مصنع أو زراعة

أو بناء أو خلافه مع شريك أو أكثر والأرباح المتحققة من هذه المشاركات توزع بين البنك والشركاء بموجب الاتفاق عند التعاقد، وعندما يبدأ المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجيا عن حصته في رأس المال ببيعها إلى العميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة زمنية معينة متفق عليها مملوكا من طرف العميل، وبذلك تكون المشاركة متناقصة من جهة البنك ومتزايدة من جهة الشريك[7].

مخطط رقم 01 : أشكال التمويل

بالمشاركة.





المصدر: جمال عمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ: الجزائر، 1996، ص 94.

3. المضاربة: عقد المضاربة من أكثر العقود أهمية للنشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة كما كان في الماضي أيضا والمضاربة لغة مأخوذة من الضرب في الأرض، وأهل العراق يسمون هذا العقد مضاربة لأن عامله يضرب في الأرض سعيا لتنمية المال. ولقد اعتمدت البنوك الإسلامية منذ قيامها إلى الآن على هذا العقد من جهة تعبئة الأموال القابلة للاستثمار وذلك بعد أن تم تطويره إلى ما يسمى بالمضاربة المختلطة أو الجماعية.

ثانيا : التمويل بالبيع

يقوم التمويل بالبيع على شراء سلعة من قبل البنك الإسلامي ثم يبيعها للطرف الذي يحتاجها مع الدفع الآجل فيكون التمويل لمدة بيع الآجل للبنك، لأن البنك الإسلامي التمويلي في التمويل بالبيع هو المالك، لأن البنك عند شرائه للسلعة له الحق ببيعها بسعر حاضر أو آجل يزيد أو ينقص عن ثمن أو كلفة الشراء، كما يضاف إلى ذلك أنها جاهزة، فالإسلام يشجع على البيع وتوظيف رؤوس الأموال فيه ، قال تعالى: "وأحل الله البيع و حرم الربا " كما جاء في الحديث : " إتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة "

رواه الإمام مالك، و يتخذ التمويل بالبيع عدة أشكال أهمها ثلاثة هي[8]:

1. بيع المrabحة : نتناول المrabحة المألوفة وهي المrabحة للأمر بالشراء.

بيع المrabحة للأمر بالشراء : في هذا البيع يلجأ إلى البنك عميل يحتاج إلى شراء سلعة ولا يتوفر لديه ثمنها، فيحدد للبنك مواصفاتها، ويطلب منه أن يشتريها نقدا ويبيعها له بثمن مؤجل [9].

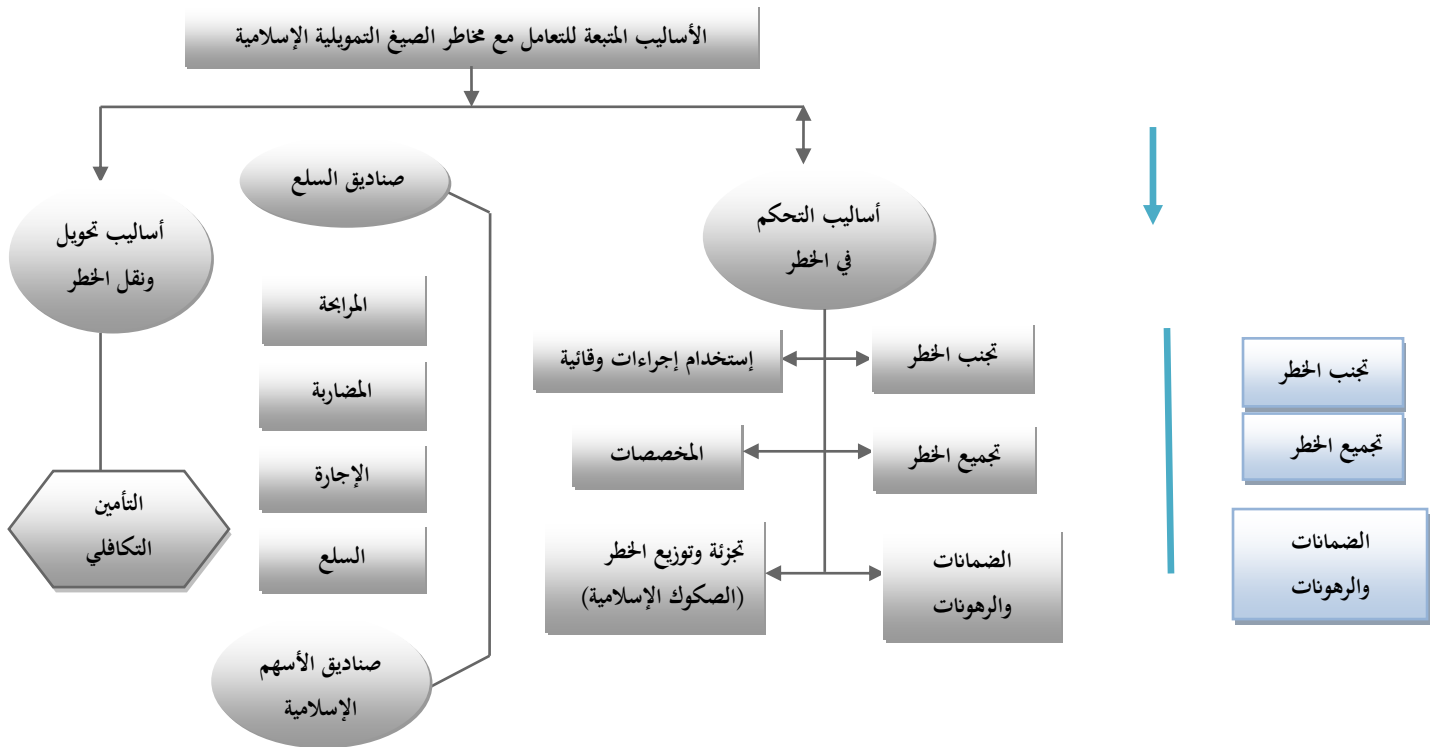
2. بيع السلم: وهو البيع الآجل بثمن عاجل أي هو عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه البيع، فهو بذلك عكس البيع الآجل، وبيع السلم هو بيع موصوف الذمة أي تكون السلعة فيه موصوفة بكل تفاصيلها مع تحديد موعد التسليم ومكانه.

3. بيع الاستصناع: الاستصناع يعني شراء شيء من صانع يطلب إليه صنعه، فهذا الشيء ليس جاهزا للبيع بل يصنع حسب الطلب، وفي هذا العقد لا يشترط الدفع المسبق، لذلك فهو يصلح لتمويل البائع إذا كان الدفع قبل التسليم.

ثالثا : التمويل بالإجارة: يعتبر التمويل بالإجارة تمويلا من خارج الميزانية لأن المستأجر يستطيع استعمال الآلات المستأجرة أو غيرها من الأصول دون أن يقوم بشرائها، وهو بذلك يتجنب أن يدخل ثمنها في الميزانية.

4.1 الأساليب المتبعة للتعامل مع مخاطر الصيغ التمويلية الإسلامية

المخطط رقم 02: الأساليب المتبعة للتعامل مع مخاطر الصيغ التمويلية الإسلامية



المصدر: جمال عمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ: الجزائر، 1996

2. الأزمة المالية العالمية ومدى مناعة البنوك الإسلامية منها:

من المبادئ الرئيسية التي أكد عليها القرآن الكريم حول مبادئ النظام الاقتصادي أن الثروات التي ينتجها المجتمع يجب أن توزع بصورة عادلة، حتى لا تتركز في أيدي قلة من الناس، ولا بد من أن يولى هذا المبدأ المهم تركيزاً خاصاً في تصميم نظام النشاطات الاقتصادية، وقد تعرض نظام اقتصاد السوق إلى كثير من الانتقادات من جانب الاقتصاديين على أساس أن توزيع الثروات في ظلّه غير عادل، وعلى الرغم من أن الاقتصاد المخطط لم ينجح [10]، إلا أن اللوم الذي وجه إلى اقتصاد السوق لم يكن أمراً خاطئاً. وقد بالغ أنصار اقتصاد السوق في احتفالاتهم بانتهاء الاقتصاد المخطط، حتى قالوا إن نظامهم هو النظام الوحيد الذي يمكنه البقاء، وأنه ما من نظام يمكنه أن يصمد في مواجهته في المستقبل، ونسي المحققون أن هنالك كثيراً من الحقيقة في الانتقادات الموجهة إلى اقتصاد السوق، ومن أبرزها عدم عدالة توزيع الدخل، حيث كانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء واسعة للغاية على النطاق العالمي. وقد استمرت هذه الظاهرة حتى بعد انهيار النظام الاقتصادي المخطط، ولدى التفكير باقتصاد ما بصورة شاملة، فإنه ليس من الكافي التركيز فقط على الجانب الرقمي المادي منه، ولا على سير عجلة الإنتاج بكامل سرعتها، وبكل طاقتها المتاحة، حيث إن المهم هو جعل الثروة موزعة بصورة عادلة لضمان تلبية حاجات الشرائح المتعددة ضمن المجتمع، وكان لا بد من فرض بعض القيود المفاهيمية على عمليات الأسواق، الأمر الذي لم ينل فرصة كافية.

3. البنوك الإسلامية والأزمات المالية المرتقبة مستقبلاً :

للاقتصاد الإسلامي أسسه القائمة على منع الربا وحرية الأسواق وفق الضوابط الشرعية وإعلاء قيمة الكسب من خلال المخاطرة والعمل وتمجيد حرية العمل والكسب الشريف، فضلاً عن ضوابط المصرفية الإسلامية وغيرها، لكل هذه الأسس

إذا تم تطبيقها بصورة تتماشى مع ظروف أي اقتصاد سيكون لها دور مهم في منع الأزمات المالية أو التقليل من حدتها إذا حدثت، فقد كثر الحديث مؤخراً عن أهمية ضوابط الاقتصاد الإسلامي في منع الأزمات ولكن هذه الأسس والضوابط تحتاج لوضعها في قالب تتفق مع الممارسات الاقتصادية الحالية سواء في البلدان الغربية أو الإسلامية وهذه التحديات في مجملها محل اختلاف من الفقهاء والشرعيين، إن نمو حجم المصرفية الإسلامية في العقود الثلاثة الماضية أعطي الاقتصاد الإسلامي إمكانات واسعة للاعتماد عليه كنظام مؤهل لإدارة الاقتصاد الكلي ولكن تبقى نظرياً إمكانية حدوث أزمات اقتصادية ناتجة عن عدم التوازن بين العرض والطلب وهذه ظاهرة طبيعية تستلزم تدخل الدولة لإزالة تشوهات السوق وهذه مسألة مؤصلة ومتأصلة في الفلسفة الإسلامية، طالما يعمل الاقتصاد الإسلامي بمبدأ الحرية الاقتصادية.

ثالثاً: تجربة إنشاء بنوك إسلامية في فرنسا

رغم أنه لا يوجد حتى الآن بفرنسا بنك إسلامي بآتم معنى الكلمة يوجه خدماته لجمهور المسلمين وغيرهم ممن يرغبون في التعامل بأدوات الصيرفة الإسلامية ورغم أنه لا يوجد مانع من ذلك إلا أن الساحة الفرنسية تعج منذ سنتين على الأقل بما يشبه حالة المخاض التي تسبق ولادة أي مشروع لاسيما بعد أن أدركت السلطات الفرنسية حجم الخطأ الذي سارت فيه عندما تركت الساحة فارغة أمام بريطانيا جارتها وغريمتها في آن واحد.

1. أهم مبادئ التمويل الإسلامي حسب المحللين الفرنسيين: يرى أغلب المحللين الفرنسيين أن الربا هو المبدأ الأساسي للتمويل الإسلامي، لكنهم يختلفون في تحديد المبادئ الأخرى حسب تفاوت ثقافتهم الإسلامية في هذا المجال، فهناك من يقتصر على ذكر مبدأ تحريم الربا وهناك من يذكر المبدأين الآتين: تحريم الفوائد على القروض، الاستثمار في النشاطات المتوافقة مع الشريعة، وهناك من يذكر المبادئ الثلاثة التالية: تحريم الربا، تحريم الغرر والقمار، تحريم الاستثمار في النشاطات المحرمة[11].

2. العقوبات التي تواجه التمويل الإسلامي في فرنسا: يرى بعض المحللين الفرنسيين أن هناك عقوبات عديدة تواجه التمويل الإسلامي في فرنسا سواء تعلق الأمر بإنشاء مؤسسات مالية تطرح منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو بتطور نشاط هذه المؤسسات في حالة حصولها على اعتماد من قبل "هيئة مؤسسات القرض وشركات الاستثمار".

1.2. عوائق إنشاء مؤسسة مالية تطرح منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية: يواجه إنشاء مؤسسات مالية في فرنسا عوائق متعددة ومختلفة من أبرزها ما يلي:

- النظرة إلى الإسلام بأنه دين العرب، وهو بالتالي غريب عن فرنسا.
- اتهام المصارف الإسلامية بتمويل الإرهاب رغم دعوة بعض الفرنسيين مثل Daguzan الأستاذ بجامعة باريس 2 ، إلى "عدم الخلط بين الإرهاب والتمويل الإسلامي."
- اتهام المصارف الإسلامية بتبييض أو غسل الأموال الناتجة بشكل خاص عن تجارة المخدرات.
- خوف البنوك الفرنسية من أنها إذا فتحت نوافذ إسلامية في فرنسا فإنها سوف تتعنت بالتحريض على "الطائفية"، وبالتالي سوف تخسر عددا من زبائنها.

- السماح لمؤسسات التمويل الإسلامي بممارسة نشاطاتها في فرنسا قد يدفع الأديان بطلب المعاملة بالمثل.
- تفرق مسلمي فرنسا وعدم مطالبتهم بحقوقهم في إطار منظم.

2.2. عوائق تطور نشاط المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية: يرى المحامي الدولي في مجال الأعمال جيل سان مارك أن من الأسباب الرئيسية التي تحد من تطور نشاط المؤسسات المالية الإسلامية هي:

- تعدد المذاهب الفقهية.

- كون الفتوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية رأي غير ملزم، وبالتالي فإن المسلم حر بقبوله أو رفضه لها .

3. طرح الفرنسيين لفكرة التمويل الإسلامي: يطرح الفرنسيون المساندون لفكرة إنشاء مؤسسات توفر خدمات مطابقة

للشريعة الإسلامية جملة من الحجج يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن يستفيدوا من بعضها لتوصيل فكرة التمويل الإسلامي بـ "العالم المفهوم" لغير المسلمين بشرط أن لا تتعارض هذه الأفكار مع الأصول الكلية، والمقاصد العامة، والأحكام المفصلة، وأن لا تميحها، ولا تعطلها، ولا تزهدها فيها، ومن هذه الحجج نذكر على سبيل المثال ما يلي:

- التمويل الإسلامي هو وجه من وجوه التمويل الأخلاقي، وللتذكير فإن بعض التعاملات في بورصة باريس تتعامل بالاستثمار الأخلاقي المسؤول الذي لا يبحث عن الربح بصرف النظر عن أن أي اعتبار آخر .

- التمويل الإسلامي هو جزء من وجوه التمويل المسؤول اجتماعيا الذي يأخذ بعين الاعتبار في نشاطاته الانشغالات الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية.

- التمويل الإسلامي بتحرره عن مبدأ الأجرة على المال يشكل ابتكارا لنموذج عالمي بديل.

- التمويل الإسلامي لا ينحصر على المسلمين بل يعود بالمنفعة على غير المسلمين أيضا بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

4. المفارقات الفرنسية المتعلقة بالتمويل الإسلامي: يلقي اهتمام فرنسا بالتمويل الإسلامي الضوء على مفارقات عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر .

- تعتمد فروع عدة بنوك فرنسية بالخارج لتقديم خدمات مطابقة للشريعة إلى عملائها عن طريق فتح نوافذ إسلامية بينما تمتنع كل المصارف الفرنسية عن القيام بنفس المعاملات داخل البلاد.

- رغم أن فرنسا تضم أكبر عدد من المسلمين في أوروبا وفي الغرب يقدر عددهم بين 5 و6 ملايين، فإنهم يفتقدون حق الحصول على خدمات مصرفية ومالية لا تتناقض تعاليم دينهم.

- رغم أن فرنسا تحوي عددا من المختصين في التمويل الإسلامي فإن أغلب نشاطاتهم تتم خارج فرنسا.

- رغم أن عددا من الطلبة حضروا رسائل دكتوراه في التمويل الإسلامي فإن كفاءاتهم لم تستغل إلى هذه اللحظة.

5. البنوك الفرنسية التي أنشأت نوافذ إسلامية خارج فرنسا: فتحت البنوك الفرنسية الكبيرة نوافذ إسلامية في منطقة

الخليج وبدأت تستحوذ على حصص من السوق أمام البنوك الأنجلوساكسونية بفضل تركيزها القديم - قبل أن تفتح نوافذ إسلامية - بررتها في بعض الصناعات مثل تمويل الأصول ومن أهم هذه البنوك ما يلي:

- PNB Paribas Najmah : هو فرع إسلامي لمجموعة "بنبي باريبا"، مقره في البحرين، وأسس في 2003، ويقدم بصورة رئيسية الخدمات المصرفية الاستثمارية والشركات، والتمويل المهيكل وإصدار السندات الإسلامية التي تعرف بالصكوك.

- Calyon : هو بنك التمويل والاستثمار لمجموعة "Crédit Agricole" أنشأ فرعاً في البحرين في 2003 .

- سوسيتي جنيرال : إدارة الأصول والاستثمارات البديلة SGAM AI وهي متخصصة في أربعة منتجات، الإدارة المهيكلية ، والصناديق السيادية، والإدارة العقارية، ورأس المال الاستثماري.

- البنك الفرنسي التجاري المحيط الهندي : فرع عن "Société Générale" يركز في جزيرة رينيون في شبه القارة الهندية، وفتح أبوابه في 29 فبراير 2008 ، وهذا المصرف هو أول بنك أسس في فرنسا، لأن جزيرة رينيون مقاطعة فرنسية.

*محاولات بعض المسلمين لإنشاء بنوك إسلامية في فرنسا بدون جدوى:

فتح بنك فرنسي نافذة إسلامية في مقاطعة فرنسية تقع في ما وراء البحار، لكن البنوك الفرنسية لم تعرض حتى هذه اللحظة منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية في الجزء من فرنسا الذي يقع في القارة الأوروبية، والذي يسمى (métropole) وقد حاول بعض المسلمين سد هذا الفراغ بإنشاء بنوك إسلامية ولكنهم لم يتلقوا ردا إيجابيا من قبل الإدارة الفرنسية، وهذا من

المؤشرات التي تدل على أن السلطات الفرنسية ترغب في المرحلة الراهنة في أنشطة التمويل والاستثمار على مستوى البنوك والمؤسسات والدول، وليس البنوك التجارية الموجهة للأفراد.

***أبعاد إنشاء مؤسسات مالية إسلامية في فرنسا:** سوف ينتج عن إعطاء السلطات الفرنسية الضوء الأخضر لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية سلسلة من التداعيات المباشرة وغير المباشرة، القصيرة المدى والبعيدة المدى منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تعزيز الجسور بين فرنسا والدول الإسلامية وإرسال إشارة قوية للعالم الإسلامي بأن فرنسا لا تعادي الإسلام.

- الإسهام في دمج الجالية الإسلامية الفرنسية.

- الدلالة على حداثة القانون الفرنسي وقدرته على التكيف.

- دفع الجامعات ومدارس الأعمال الفرنسية إلى التخصص في مجال التمويل الإسلامي.

الخاتمة :

إن التشريع الاقتصادي الإسلامي يحرم الربا والفائدة أشد التحريم ويمنع بيع الديون والاتجار بها ولو كانت ديوناً غير ربوية، وعليه، فإن كانت البنوك الإسلامية اليوم تلتزم بهذه الحرمة كما تملي عليها هويتها، فهي ولا شك محصنة من الوقوع؛ أما إن كانت غير ملتزمة حقيقة وعملياً بهذه الحرمة، فهي لن تكون في مأمن من هذه الأزمات، بل ستكون طرفاً فاعلاً فيها ومنفعلاً وعليه، فالبنوك الإسلامية التي تقدم القروض المبطنة بالفائدة بطريق البيع، وتصكك الديون الناشئة وتتاجر بها في الأسواق كما تفعل البنوك الربوية، هذه البنوك الممارسة لتلك الأعمال ليست محصنة أبداً من الوقوع في مثل الأزمات التي شهدتها البنوك مؤخراً، بل على العكس هي طرف فاعل فيها، لأنها لا تختلف من حيث دورها الاقتصادي والسوقي عن نظيراتها الربوية، وإذا ما أردت البنوك الإسلامية أن تكون محصنة من الأزمات، وفاعلاً إيجابياً في اقتصاديات اليوم، فعليها في الحقيقة أن تلتزم واقعاً وجوهراً بالشريعة، وألا تقصر التزامها بالشريعة على الشكليات التي لا تقدم ولا تؤخر.

المراجع:

. Inside Mortgage finance, Finance et développement , Décembre 2007 P18[1]

Patrick ARTUS, 'Comment éviter une finance procyclique ?, Flach économie, mai 2008 [2]
- N° 200,P,2.

Jacques Sapir, Les racines sociales de la crise financière Implications pour l'Europe. [3]

<http://www.france.attac.org/spip.php?article9400>.02/03/ 2009.P.3. vu le 02/03/ 2009

Jacques Sapir. Les racines sociales de la crise financière Implications pour l'Europe [4]

13.-OP.Cit.P.3

[5] الدكتور عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية أزمة sub-prime ، دار النشر لجوند، 2009.ص34.

[6] محمد فهيم خات، اقتصاديات المقارنة لبعض أساليب التمويل الإسلامي، دراسات اقتصادية.

[7] جمال عمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ: الجزائر، 1996.

[8] شمس الدين عبد الرحمان، ابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، 1972.

[9] عبد الرحمن سيوري، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، نقلا عن الانترنت: www.islamonline.com

[10] Un séminaire de finance islamique à Malte 21/11/2008.

<http://www.financeislamiquefrance.fr/archives-actualites-internationales.php>

[11] L'expérience britannique : une source d'inspiration pour le développement de la finance islamique en France ?

www.senat.fr/commission/fin/actualites/finance_islamique_vasseneix